الفدرالية السورية تكرار الفشل

جميل مراد

يكثر الحديث في الآونة الأخيرة عن تحويل الجمهورية السورية إلى اتحاد فيدرالي يضم عدة دويلات مقسمة على أساس طائفي ومذهبي وكثر الجدال بين مؤيد ومعارض لهذه الفكرة ناسجين حولها العديد من الإيجابيات والسلبيات.

ربما معظم السوريين لا يعلم بأن سورية مرت بمرحلة فيدرالية في تاريخها المعاصر بعيد دخول القوات الفرنسية المحتلة إلى دمشق.

وقبل أن ندخل في تفاصيل هذه المرحلة سنقوم بجولة تاريخية نستعرض فيها بداية تشكل الفكر الوطني السياسي في سورية ستبدأ مع انسحاب القوات التركية التي احتلت سورية لأكثر من أربعة قرون من القمع والاستبداد والجهل والسرقة لمقدرات البلاد الاقتصادية والفكرية والمهنية. أوصلت البلاد إلى أدنى درجات التخلف والجهل.

ولكن السوريون الذين يحملون في مورثاتهم جينات التفوق والإبداع الحضاري انتفضوا ليؤسسوا بداية دولتهم الوطنية مع دخول طلائع قوات الأمير فيصل بن الحسين والجيش الانجليزي بقيادة الجنرال اللنبي.

تم عقد المؤتمر السوري العام الذي ضم ممثلين من كل أنحاء سورية الطبيعية وتقرر إبقاء هذا المؤتمر بحالة انعقاد دائم فكان بمنزلة البرلمان السوري الأول وجاءت مقرراته بمنزلة استجابة لرغبات السوريين بإعلان استقلال سورية بحدودها الطبيعية والمطالبة بالأقاليم السورية الشمالية التي أعطيت لتركيا من الإنجليز والفرنسيين، وكان إعلان استقلال المملكة السورية في الثامن من آذار عام ١٩٢٠.

و لكن هذه المقررات كانت تتعارض بشكل واضح مع مخططات القوى الاستعمارية التي تقاسمت تركة الدولة العثمانية المنهارة فاندفعت الجيوش الإنجليزية لاحتلال العراق وفلسطين والأردن وتقدم الفرنسيون الذين كانوا قد احتلوا لبنان في وقت سابق باتجاه دمشق فكانت ملحمة ميسلون شاهداً أبدياً على بطولات السوريين وتمسكهم بأرضهم.

و ما إن استقر الجنرال غورو في دمشق حتى اصدر قراراً بتقسيم سورية إلى ست دول هي (دولة دمشق – دولة حلب – دولة جبل العلويين – دولة جبل الدروز – دولة لبنان الكبير) ولكل دولة من هذه الدول برلمان وعاصمة وعلم.

لم يكن السوريون ليقفوا صامتين أمام هذا التقطيع لأوصال الأمة فانتفضوا عبر تظاهرات وإضرابات بلغت ذروتها في نيسان ١٩٢٢ حيث قام طلبة دمشق بتظاهرة حاشدة منددين بالتقسيم المفروض فتصدى لها جنود الاحتلال وأسفرت عن استشهاد طالبين وجرح الكثيرين إضافة إلى حملة اعتقالات واسعة شنتها قوات الاحتلال.

مع هذا الرفض الشعبي المستمر لم يكن أمام غورو إلا العدول الجزئي عن قرار التقسيم ولكن لمصلحة فكرة لا تقل خبثاً عن التقسيم نفسه حيث أبقى على دولة لبنان الكبير والتي كان قد ضم إليها ولاية بيروت وأقضية البقاع وبعلبك وراشيا وحاصبيا، وأبقى على دولة جبل الدروز وأعطى سنجق الاسكندرون الحكم الذاتي وقام بتوحيد دولة دمشق وحلب والعلويين تحت اسم الاتحاد الفيدرالي السوري وقام بتعيين رئيس لهذا الاتحاد هو صبحي بركات، وهو شخصية مثيرة للجدل معروف بولائه الكامل لفرنسا حيث إنه من مواليد أنطاكيا ويقيم في حلب وهو من العائلات الإقطاعية المعروفة، كما أنه يحمل الجنسيتين السورية والتركية لكونه ينحدر من أصول تركمانية.

عرف عنه أنه يتكلم العربية بركاكة مقابل طلاقته في التركية.

كان صبحي بركات رفيق نضال للزعيم الوطني الكبير إبراهيم هنانو وشكل مجموعة مسلحة من أبناء منطقته لقتال الفرنسيين وكان يتلقى الدعم والسلاح من تركيا، وبعد توقف الدعم التركي له طلب من أحد وجهاء حلب أن يؤمن له لقاء مع الجنرال غورو فكان هذا اللقاء في بيروت ومنذ ذلك اللقاء أصبح بركات من رجالات المستعمر الأوفياء وأصبح من ألد أعداء الزعيم هنانو وباقي القامات الوطنية المناضلة.

قامت فرنسا من أجل تلميع صورته أمام معارضيه بالادعاء بأنه من سلالة القائد العربي خالد بن الوليد وأصبح يوقع كل المراسيم والأوراق الرسمية باسم صبحي بركات الخالدي!

بعد زوال الاتحاد الفدرالي عاد بركات إلى تركيا حيث أصبح نائباً في البرلمان التركي وبقي عضواً فيه حتى وفاته.

بالعودة إلى الحكومة الفدرالية التي شغل فيها صبحي بركات منصب رئيس الاتحاد ورئيس الوزراء في آن واحد نجد أن الضغط الجماهيري الرافض للتقسيم استمر بالتزايد ليؤكد عدم كفاءة فكرة الفدرالية، فكانت الجماهير والقوى الشعبية تطالب بإعادة توحيد البلاد وإنشاء مجلس نيابي يشكل تمثيلاً حقيقياً لجميع السوريين.

نتيجة لهذه الضغوط قام المندوب السامي بحل الاتحاد وإعلان قيام دولة سورية باتحاد دولتي دمشق وحلب وبقيت دولة الدروز والعلويين خارج الاتحاد فاستمرت المطالب والضغوطات الشعبية التي كانت أحد أهم أسباب قيام ثورة عام ١٩٢٥ واستمرت الأحداث حتى إعلان قيام الجمهورية السورية عام ١٩٣٠ برئاسة محمد علي العابد أول رئيس للجمهورية.

بالعودة إلى زمننا الراهن وبالمقارنة بين الدول ذات النظام الاتحادي والدول ذات النظام الفدرالي فإننا لا نستطيع أن نجد الفارق بسهولة حيث إن النظامين متشابهان كثيراً من الناحية الإدارية والغاية الأساسية من النظام الفدرالي هي توزيع أكبر للسلطات وهذا موجود أيضاً في الكثير من الدول ذات النظام الاتحادي، كما أن الفدرالية تعتبر أن الدستور هو السلطة العليا التي تستمد منها الدولة سلطاتها وهذا الأمر أيضاً متفق عليه في كل الجمهوريات ذات النظام الاتحادي كما يتفق الاثنان على استقلالية القضاء وحياديته.

و من هنا نستنتج أن الهدف الوحيد المطلوب تحقيقه من الفيدرالية هو تعزيز مفهوم المواطنة المزدوجة أي الولاء للولاية وللدولة، ما يشكل تعارضاً مباشراً مع مفهوم الهوية الوطنية الجامعة وبداية للتقسيم الكامل.

عندما قسم المستعمر سورية وأعاد تشكيلها بنظام فيدرالي بحجة أن الرغبات الشعبية لأهل المناطق تطالب بالتقسيم الطائفي انطلقت الثورات من أقصى الجنوب بقيادة سلطان باشا الأطرش والساحل بقيادة صالح العلي والشمال بقيادة هنانو، هؤلاء القادة يمثلون الطوائف التي يدعي المستعمر أن التقسيم جاء بناء على رغبتهم ولم تهدأ الثورات حتى عادت سورية موحدة ولكن في خضم التقسيم تم سلخ لواء اسكندرون بشكل سافر عن جسد الوطن الأم سورية.

و اليوم وبعد مرور قرن كامل من الزمن على اتفاقية سايكس بيكو ترتفع الأصوات مجدداً لتحاول إنجاح ما فشلوا في تحقيقه منذ مئة عام.

سورية ستبقى الدولة المركزية ومن الأجدى لمن يطالب بفيدرالية أن يطالب بعودة الفروع التي انسلخت في الفيدرالية الأولى إلى الأصل السوري. وسيبقى الرهان الحقيقي على وعي السوريين الوطني والقومي الكفيل بالتصدي لكل مؤامرات التقسيم.

«التنسيق» ضد الفدرالية.. و«الديمقراطي التقدمي»: الأمر يتعلق بمستقبل عموم الشعب السوري..
والمجلس الأعلى للعشائر دعا السوريين إلى مواجهة التقسيم

رفض سوري ودولي واسع لنتائج اجتماع الرميلان

الوطن– وكالات

رفضت هيئات معارضة وأحزاب كردية وعشائر وتنظيمات مسلحة نتائج اجتماع الرميلان الذي أعلنت خلاله ما يسمى «الإدارة الذاتية» عزمها تطبيق نظام الفدرالية في شمال سورية.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال عضو المكتب التنفيذي لـ«هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» المعارضة منذر خدام: «من حيث المبدأ نحن نرفض التصرف الأحادي الذي أقدم عليه الكرد... نحن ضد الفدرالية ومع اللامركزية الإدارية».

وأعلنت «الإدارة الذاتية» التي يقيمها «حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي» السوري، في ثلاث مناطق من شمال البلاد (عفرين، عين العرب، الجزيرة) في بيان بعد اجتماع في الرميلان استمر يومين، أن «سورية المستقبل لكل السوريين، وهذا ما يحققه نظام فدرالي ديمقراطي على أساس جميع المكونات المجتمعية، والعمل على تأسيس نظام فدرالي ديمقراطي شمال سورية». وتضمن البيان انتخاب «الرئاسة المشتركة» للمجلس التأسيسي وهيئة تنظيمية تتألف من ٣١ عضواً، وكلفوا الهيئة التنظيمية بإعداد عقد اجتماعي ورؤية قانونية سياسية شاملة لهذا النظام في مدة لا تتجاوز ٦ أشهر.

واستبعد خدام، أن يكون إعلان «الإدارة الذاتية» بداية لتعميم النظام الفدرالي على سورية بشكل كامل، وقال: «سورية لا تصلح لمثل هكذا فدرالية».

كما استبعد خدام أن يكون الإعلان جاء بعد توافق مع روسيا التي سبق أن وافقت على افتتاح ممثلية لـ«الإدارة الذاتية» في موسكو، وكان نائب وزير خارجيتها سيرغي ريباكوف أول من أطلق تصريحات حول النظام الفدرالي في سورية إذا ما تم التوافق بين السوريين على ذلك.

وقال خدام: «الخطاب الروسي المتعلق بالفدرالية موجه إلى تركيا أساساً»، مضيفاً: إن «ما تتحدث عنه روسيا هو نوع من الضغط على تركيا وأميركا رفضت الاعتراف بالفدرالية».

في الأثناء أعلن «الحزب الديمقراطي التقدمي الكردي»، وهو من أقدم الأحزاب الكردية السورية رفضه إعلان «الإدارة الذاتية». ورأى أن هذا القرار «لا يتعلق بمصير الشعب الكردي في سورية وإنما بمستقبل عموم الشعب السوري».

وشدد الحزب الذي تأسس عام ١٩٦٢ ويتزعمه حالياً عبد الحميد درويش، ويتمتع بسياسة مرنة بعيدة عن التحزب القومي على رفضه أي قرار يُتّخذ «بشكل انفرادي» دون التشاور مع «بقية الأطراف في الحركة الكردية من جهة، ودون توافق وطني مع المكونات السورية الأخرى، وخاصة العربية منها التي يربطنا معها مصير مشترك من جهة أخرى، والتي تعد من ضرورات اتخاذ قرار كهذا، وتزيل من مخاوف إثارة أي مشاكل وخلافات بين المكونات السورية المختلفة» على ما ذكرت وكالة (أكي) الإيطالية للأنباء.

من جانبه رفض تيار «قمح» الذي يرأسه هيثم مناع، الرئيس المشترك لـ«مجلس سورية الديمقراطية» الذي تتبع له «قوات سورية الديمقراطية»، نتائج اجتماع الرميلان. ونشر مناع على صفحته الشخصية في موقع «فيسبوك» بياناً للتيار، أكد فيه أن التيار غير معني «بمخرجات اجتماع ١٦–١٧ آذار ٢٠١٦ ونرفض أن تفرض على مجلس سورية الديمقراطية كأمر واقع». وطلب البيان من التنظيمات المشاركة في اجتماع الرميلان إعادة النظر في قراراتها، حرصاً على وحدة مكونات «مجلس سورية الديمقراطية» السياسية والمدنية والقومية، ونجاح مشروعها المشترك من أجل سورية ديمقراطية.

وأشار البيان إلى ضرورة بناء دولة ديمقراطية برلمانية تعتمد اللامركزية الديمقراطية في الإدارة وإعادة البناء والتنمية، وضرورة بناء دولة حديثة بجيش وطني واحد ضمن حدود الوطن السوري المشترك تحترم حقوق المواطنة وحقوق المكونات الأساسية للمجتمع، وأن يكون المشروع وطنياً لا مناطقياً يؤكد ثوابته دستور واحد يقره الشعب السوري.

وبحسب المنظمين عقد مؤتمر الرميلان بمشاركة ٢٠٠ شخصية تمثل ثلاثين حزباً من العرب والأكراد والآشوريين والتركمان والسريان والشيشان.

وفي السياق، أعلن كل من الجبهة الشرقية والمجلس الأعلى للعشائر والقبائل في سورية رفضهما لمشروع «الفدرالية» الذي أعلن عنه في مدينة رميلان.

وقالت الجبهة والمجلس في بيان لهما إن «إحداث كانتون انفصالي بالمنطقة الشمالية الشرقية يمس سيادة الدولة السورية ووحدة أراضيها ويؤجج النزاعات القومية والطائفية بين أبناء الشعب السوري الذي ثار في وجه النظام الإجرامي من أجل بناء سورية الجديدة دولة الحرية والعدالة والقانون والمساواة».

وأضاف البيان: «نهيب بالشعب السوري أن يقف وبقوة في وجه كل الحركات التقسيمية التي يطرحها دعاة الانفصال الذين يسعون إلى تفكيك الأراضي السورية من أجل مصالحهم الشخصية».

وأردف التكتلان في بيانهما: «نحن باسم الهيئة السياسية والعسكرية في الجبهة الشرقية والمجلس الأعلى للعشائر والقبائل السورية نرفض رفضاً قاطعاً المساس بوحدة التراب السوري والتفريق بين عرق وطائفة وكل مشروع يتناقض مع مبادئ ثورتنا ومحاربته واجب وطني».

وتابع البيان: «سيقف الشعب السوري في وجه هذه المخططات الدخيلة والمأجورة وإن إخوتنا الكرد هم شركاؤنا في الوطن وهم جزء من المشروع الوطني السوري وإن فصيلاً صغيراً مثل (pyd) لا يمثل الإخوة الكرد وسنقف في وجه المشاريع المشبوهة التي يعمل عليها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني (pyd) لزعزعة المنطقة وتهديد السلم الأهلي وإن هذه الأحزاب غير وطنية لا تمثل الإخوة الكرد في سورية الذين وقفوا منذ اليوم الأول مع الثورة السورية».

وصرح المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا أمس الأول بأن وفدي الحكومة الرسمي والمعارضة في جنيف متفقان على ضرورة الحفاظ على وحدة البلاد وسلامتها، ويرفضان مسألة الفدرالية.

من جانبه أفاد نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية «مارك تونر» بأن بلاده لن تعترف بأي نظام فدرالي كردي يتم تأسيسه على الأراضي السورية، مؤكداً حرص بلاده على المحافظة على وحدة الأراضي السورية.

من جهتها أكدت موسكو أن الشعب السوري وحده صاحب القرار في مسألة نظام الحكم المستقبلي في بلاده، واعتبرت أنه لا يحق لأكراد سورية تقرير مسألة فدرلة البلاد بصورة أحادية. وقال دميتري بيسكوف الناطق الصحفي باسم الرئيس الروسي «يعد شكل النظام الداخلي للدولة السورية من الصلاحيات الحصرية للسوريين أنفسهم. ويجب اتخاذ القرارات بهذا الشأن في إطار عملية شاملة يشارك فيها جميع المجموعات الطائفية والإثنية التي تسكن في أراضي سورية، ومنهم الأكراد والشيعة والسنة والعلويون والدروز والآخرون».

وأعاد إلى الأذهان أن الجانب الروسي يصر دائماً على ضرورة إشراك الأكراد في مفاوضات السلام الجارية بجنيف.

وتابع: «يجب على السوريين أنفسهم أن يقرروا نظام الحكم المستقبلي لبلادهم، ويجب عليهم جميعاً أن يشاركوا في إعداد مشروع دستور جديد للبلاد»

بدوره قال نائب وزير الخارجية الروسي في تصريحات ميخائيل بوغدانوف، إنه لا يحق للأكراد أن يقرروا بصورة أحادية مسائل فدرلة سورية، ولاسيما خارج مفاوضات جنيف.

وأول من أمس قال مصدر في وزارة الخارجية والمغتربين: إن حكومة الجمهورية العربية السورية تحذر أي طرف تسول له نفسه النيل من وحدة أرض وشعب الجمهورية العربية السورية تحت أي عنوان كان بمن في ذلك المجتمعون في مدينة الرميلان– محافظة الحسكة لأن طرح موضوع الاتحاد أو الفدرالية سيشكل مساساً بوحدة الأراضي السورية الأمر الذي يتناقض مع الدستور والمفاهيم الوطنية والقرارات الدولية.

وأضاف المصدر في تصريح صحفي نقلته وكالة «سانا»: إن أي إعلان في هذا الاتجاه لا قيمة قانونية له ولن يكون له أي أثر قانوني أو سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي ما دام لا يعبر عن إرادة كامل الشعب السوري بكل اتجاهاته السياسية وشرائحه المتمسكين جميعاً بوحدة بلادهم أرضاً وشعباً.

وأكد المصدر أن المهمة الأساسية أمام شعبنا الآن هي مكافحة الإرهاب وأي ابتعاد عن هذا الهدف سيعتبر دعماً للإرهاب ولكل من يريد إضعاف سورية والنيل من إرادة جيشها البطل في زحفه من أجل إعادة الأمن والاستقرار إلى كل ربوع الجمهورية العربية السورية.

من اجتماع المجلس التأسيسي في الرميلان وإعلان الفيدرالية (رويترز)

أقبيق يستقيل نهائياً من «الائتلاف» لـ«فشله تنظيمياً وسياسياً»

وكالات

تقدم عضو المكتب السياسي لـ«تيار الغد السوري» المعارض والناطق الرسمي باسمه منذر آقبيق، باستقالته من «الائتلاف» المعارض، معلناً انسحابه منه بشكل نهائي لأسباب شخصية.

ودعا آقبيق الأمانة العامة لـ«الائتلاف» إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنهاء عضويته، متوجهاً بالشكر لـ«الائتلاف» على العمل المشترك خلال السنوات الماضية، بحسب موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري.

وأعلن أنه سيظل «يناضل من أجل الحرية»، وسيبقى ناشطاً مخلصاً من أجل ما سماه «خلاص الشعب السوري من الديكتاتورية والانتقال إلى دولة الديمقراطية». ورجح مصدر بحسب الموقع، أن آقبيق «لم يستطع العمل مع منظمة سياسية لا تأخذ موقفاً واضحاً من جبهة النصرة (فرع تنظيم القاعدة الإرهابي في سورية)، وما تمثله من أيديولوجيا منبوذة من الشعب السوري والعالم بأسره، كما أن «الائتلاف» أخفق تنظيمياً وسياسياً، الأمر الذي أحبط الأعضاء.

وكان رئيس «الائتلاف» السابق أحمد الجربا، أعلن عن تأسيس «تيار الغد»، خلال مؤتمر صحفي له عقده في القاهرة، في ١١ الشهر الجاري، حيث أفاد الجربا، بأن «التيار» هو تيار ديمقراطي تعددي متحالف مع الرئيس الكردي مسعود بـرزاني»، وأن مطالب «التـيار» هـي أن تكون «سورية دولة لا مركزية». وذكر الجربا أن تياره «سيواجه الإرهاب ورعاته الإقليميين وتنظيم داعش وأخواته»!!!، مدعياً أن «سورية تعاني من خطر على ما سماها «ثورتها» ووحدة أراضيها».

وحضر العديد من المعارضين السوريين ووجوه عربية وسورية ودبلوماسية بـارزة الاجتماع التأسيسي لـ«التيار» الجديد، ومن بين الأشخاص الحاضرين ممثل رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البـرزاني، وممثلون عن قادة «قوى ١٤ آذار» اللبناني، بالإضافة إلى القيادي الفلسطيني محمد دحـلان. كما حضر الاجتـماع ممثل عن السفارة الروسية في القاهرة، بالإضافة إلى وزير الخارجية المصري سامح شكري.

منذر آقبيق

كما تم نشر بيان على مواقع التواصل الاجتماعي، زعم القائمون على «التيار» فيه، أنـه «يعمل من أجـل إنـتاج حركة سياسية سورية تحمل وعياً مطابقاً لحاجات الواقع السوري، قوامها ديمقراطيون سوريون، يسعون للمساهمة في نقل سورية إلى الأفضل». ويقود التيار كل من الجربا، رئيساً له، إضافة إلى عدد من المعارضين السـوريـين، أبـرزهـم بهية مـاردينـي، وقاسم الخطيب، وأحمد عوض أعضاء «الائتلاف».

وافتتحت، أولى الجلسات الرسمية لـ«الهيئة العامة للتيار» بمشاركة ستين عضواً من الأعضاء المؤسسين.

وتركز النقاش على الرؤية السياسية، فضلاً عن الاتـفاق على مستويات الهيكل التنظيمي لـ«التيار»، والمكونة من الهيئة العامة والأمانة العامة والمكتب السياسي ومكتب الرئاسة والمكاتب الإدارية وهيئة الرقابة والفروع، على أن تجتمع الهيئة العامة كل سنتين ويضم المكتب السياسي ٧ أعضاء، في حين الأمانة العامة تتشكل من ٢٨ عضواً، واختار التيار دمشق مقراً رسمياً له.

ظريف في إسطنبول اليوم على وقع «الإعلان الفدرالي»

أنس وهيب الكردي

يتوجه وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف إلى مدينة إسطنبول التركية اليوم السبت في زيارة يلتقي خلالها كبار المسؤولين الأتراك، ويتوقع أن تركز على مسألة الإعلان عن تأسيس نظام فدرالي شمال سورية.

ويصل ظريف اسطنبول بعد نحو أسبوعين من زيارة رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو إلى إيران الذي هدف إلى التنسيق في مواجهة المشاريع لتقسيم سورية أو «فدرلتها». وكشفت تقارير أن داود أوغلو تحدث عن الأزمة السورية بلغة جديدة، وعرض على المسؤولين الإيرانيين وساطة لحل الخلافات بين إيران والسعودية، طالباً في المقابل وساطة إيرانية بين بلاده وروسيا.

وأعلنت وزارة الخارجية التركية أمس أن ظريف سيلتقي اليوم الرئيس رجب طيب إردوغان وداود أوغلو ووزير الخارجية مولود تشاووش أوغلو.

وأضافت الـوزارة في بـيان، نقلته وكـالة الأنبـاء «رويـترز»: إن المناقشات ستتناول «التطورات الإقليمية والدولية الحالية» فضلاً عن العلاقات الثنائية. وربما يناقش ظريف التحضيرات لزيارة الرئيس الإيراني حسن روحاني إلى تركيا المؤجلة منذ فترة. وتأتي زيارة ظريف إلى إسطنبول بعد أيام من زيارة نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد طهران ولقائه مسؤولين إيرانيين رفيعي المستوى، أكدوا مواصلة بلادهم دعم الجيش العربي السوري في مواجهة الإرهاب.

وتشهد الأزمة السورية لحظة حساسة بالفعل. إذ بدأت موسكو سحب الجزء الأساسي من قواتها من سورية، وذلك على حين أعلنت «الإدارة الذاتية»، التي يديرها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في مناطق (عفرين وعين العرب والجزيرة)، ومناطق أخرى عن تأسيس نظام الاتحاد الفدرالي في الشمال السوري. ومؤخراً، وضعت طهران وأنقرة خلافاتهما الإقليمية وصراعهم من أجل النفوذ في سورية، جانباً، بعد أن لاح شبح تقسيم هذه الدولة. وتخشى العاصمتان من أن يكون لذلك تأثير في الأقليات الكردية التي تقطن إيران وتركيا.

وأدى ذلك إلى إعلان الرئيس الإيراني حسن روحاني وداود أوغلو عن اتفاقهما ضرورة التعاون لإنهاء النزاع الطائفي في المنطقة، ودعم وقف العمليات القتالية في سورية. ولفت رئيس الوزراء التركي إلى وجود «نقاط مشتركة» إقليمياً خلال الزيارة. وتحدث عن اتفاق أنقرة وطهران على خطة خماسية لحل أزمات المنطقة من الدول الإقليمية في إشارة إلى امتعاض تركي دفين من احتكار أميركا، وروسيا، لتسوية الأزمات الشرق الأوسطية، وبالأخص أزمة سورية. وعما يتعلق بسورية، تشدد الخطة التركية الإيرانية المشتركة على عدم السماح بالتفريط بوحدة هذه الدولة، ودعم «وقف العمليات القتالية العدائية» من أجل عدم تخريب الجو السياسي المتشكل من حول المحادثات السورية السورية في جنيف، وأخيراً تنص الخطة على «ألا تكون البنية السياسية في سورية (المستقبل) خاضعة لعرق أو مذهب واحد، بل أن تبدأ مرحلة جديدة يتم فيها تمثيل مكونات الشعب السوري كافة»، وفي النهاية، أكدت أنقرة لطهران على التعاون بينهما من دون شروط أو قيود أو حدود لمواجهة الإرهاب.

من لقاء سابق جمع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف

٧٠ «فصيلاً» لـ«فيدرالية الإدارة الذاتية»: وحدة سورية «خط أحمر»

وكالات

أعلن سبعون «فصيلاً» من التنظيمات المسلحة في سورية، أمس، رفضهم «القاطع» لـ«نظام الاتحاد الفدرالي» الذي أعلنته «الإدارة الذاتية»، مؤخراً، في مناطق سيطرتها في شمال البلاد، واعتبروه خطوة خطيرة تهدف إلى «تقسيم سورية». وفي بيان وقعت عليه، قالت تلك الفصائل بحسب وكالة «أ ف ب» للأنباء: «سنقاوم هذه الخطوة بكل ما أوتينا من قوة وبكافة الوسائل السياسية والعسكرية».

وشددت الفصائل على «وحدة سورية أرضاً وشعباً ورفض أي مشروع للتقسيم أو مشروع قد يمهد له على المدى القريب أو البعيد وتحت أي مسمى كان»، مضيفة إن هذا «خط أحمر».

والمناطق المعنية بالإعلان (عفرين – عين العرب – الجزيرة)، إضافة إلى تلك التي سيطرت عليها «قوات سورية الديمقراطية»، وهو تحالف من فصائل كردية وعربية مقاتلة على رأسها «وحدات حماية الشعب» ذات الأغلبية الكردية.

واعتبرت الفصائل في بيانها أن «تنظيمات عدة استغلت ما أسمتها «ثورة الشعب السوري» وتضحياته وسيطرت على أجزاء من أرض سورية لتأسيس كياناتها العرقية أو القومية أو الطائفية».

وأشارت إلى أن «أول هذه المشاريع كان مشروع تنظيم داعش (المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية)، وآخره «مشروع الفدرالية» في شمال سورية».

وتظاهر المئات إحياء لما تسمى الذكرى الخامسة لـ«الثورة» في مدن خاضعة لسيطرة تلك الفصائل في عدد من المحافظات من بينها حلب وإدلب ودرعا وحمص.

وفي الأحياء الشرقية الواقعة تحت سيطرة هذه «الفصائل» في مدينة حلب، رفع ناشطون شعار «فلتسقط الفدرالية». وبحسب مواقع إلكترونية معارضة، اعتبرت «الفصائل» في بيانها أن «حزب الاتحاد الديمقراطي» وجناحه العسكري «وحدات حماية الشعب» «منظومتان إرهابيتان» تختطفان الشعب الكردي، وهما يقعان مع داعش في الميزان نفسه وهدفهم جميعاً تقسيم سورية وتمرير مشاريعهم الخاصة والدخيلة على الشعب السوري».

ومن أبـرز الفصائل الموقعة على البيان «الفرقة الشمالية»، «جيش الإسلام»، «جيش اليرموك»، «الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام».